التمويل الأوروبي للدول العربية في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون MEDA دراسة تحليلية

European Funding for Arab Countries under the European Union Aid and Cooperation Program(MEDA)

An anatytical study

سهام حرفوش

Harfouche Sihem

جامعة سطيف 1 (الجزائر)، sharfouche@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/23 تاريخ القبول: 2021/12/30 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على برنامج الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون *MEDA* ، وأهم المساعدات المالية التي قدمها هذا البرنامج، وحجم التدفقات الفعلية التي تحصلت عليها الدول مقارنة بما كان مقررا في إطار برنامجي *MEDA I* و *MEDA II*، بالإضافة إلى مقارنة برنامج *MEDA* مع البرامج الأخرى التي كانت موجهة للدول الأوروبية الأخرى.

وكانت أهم النتائج المتوصل إليها أن حجم التدفقات لهذه المساعدات المالية كان ضعيفا نحو الدول العربية لعدة أسباب منها إدارية ومنها اقتصادية ومنها سياسية، كما أن حجم المساعدات المالية الفعلية التي وجهت للدول الأوروبية فاقت بشكل كبير تلك الموجهة للدول العربية ما يعكس إزداوجية الاتحاد الأوروبي في التعامل مع شركائه.

كلمات مفتاحية: الشراكة الأوروعربية.، برامج الميدا.

تصنيفات JEL : ، F15..F36

Abstract:

This research paper aims to identify the European Union's MEDA Programs, the most important financial aid provided by this programs, and the actual flows obtained by countries compared to what was planned under the MEDA I and MEDA II programs, in addition to comparing the MEDA programs with other programs which were intended for the other European countries.

The most important finding were that the volume of these financial aid flows was weak towards Arab countries for several reasons, including administrative,

المؤلف المرسل: سهام حرفوش، **الإيميل:** sihemharfouche@yahoo.fr

economic and political ones, and the actual financial aid directed to European countries significantly exceeded those directed to Arab countries, which reflects the European Union's duplicity in dealing with his associates.

Keywords: Euro-Arab Partnership, MEDA Programs..

JEL Classification Codes: F15،.F36

1. مقدمة:

تركزت اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية على عدة محاور من بينها المحور المالي والاقتصادي، الذي انصب على تقديم مساعدات مالية وفنية بهدف بناء منطقة من الرخاء والازدهار المشترك، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الشراكة.

إذ يتطلب تحول الدول العربية نحو اقتصاد السوق إدخال العديد من الاصلاحات وتحديث للبنية الاقتصادية والاجتماعية، وتغيير الهيكلة الاقتصادية لتتناسب مع متطلبات السوق الحر، وهذا ما يتطلب تمويلات كبيرة لتحقيقه، والتي لا تتوفر في الدول العربية نظرا لأوضاعها الاقتصادية الضعيفة وخصوصيتها في الاعتماد على تصدير إما المواد الأولية أو بعض المنتجات الزراعية والألبسة، في حين أن قاعدتها الصناعية ضعيفة جدا.

وسعيا من الدول الموقعة لاتفاقية الشراكة الأوروعربية لبلوغ أهداف هذه الاتفاقية، والتخفيف من الضغوطات خاصة المالية التي سوف تتحملها اقتصاديات الدول العربية، نتيجة عمليات التفكيك الجمركي التي تقوم بها خلال المرحلة الانتقالية، وضع الاتحاد الأوروبي مجموعة من الآليات لتمويل المشاريع والبرامج المختلفة في الدول العربية المتوسطية الشريكة كان برنامج MEDA من بين أولى هذه البرامج، وذلك في إطار تأهيل اقتصاديات هذه الأخيرة لترقيتها بهدف الوصول بمؤسسات هذه الدول إلى مستويات متقاربة مع تلك الموجودة في الاتحاد الأوروبي، لضمان نزاهة المنافسة بين مؤسسات الطرفين.

مثلت برامج MEDA الأداة المالية الأساسية التي بواسطتها مد الاتحاد الأوروبي الدول المتوسطية بالمساعدات المالية في الفترة 1995-2006، وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف كخلق منطقة للرخاء والرفاه الاقتصادي المشترك عبر إقامة منطقة للتبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية من جهة، ومن جهة أخرى بين هؤلاء الشركاء أنفسهم. لكن هذه البرامج لم تنجح في تحقيق الأهداف المسطرة ضمنها وتم استبدالها بآليات أخرى لتتماشى مع سياسة الاتحاد الأوروبي في المنطقة

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية في التساؤلات التالية:

ما هي القطاعات الممولة في إطار برنامج MEDA على مستوى كل دولة شريكة؟

هل المساعدات المالية في إطار هذا البرنامج تصرف فعليا وبصفة كلية في الأغراض التي رصدت إليها أم لا؟

ماهي الأسباب التي أدت إلى فشل برامج الـ MEDA في تحقيق أهدافها؟

للإجابة على التساؤلات أعلاه تم تقسيم الورقة البحثية للمحاور التالية

التعريف ببرنامج MEDA

المساعدات المالية في إطار برنامج MEDA I

المساعدات المالية في إطار برنامج MEDA II

مقارنة برنامج MEDA بالبرامج الأخرى الموجهة للدول الأوروبية لنفس الفترة

2. التعريف ببرنامج الـ MEDA

يعتبر برنامج MEDA واحد من بين أولى البرامج المالية التي تم إنشاؤها من طرف المجلس الأوروبي في Cannes جوان 1995م لصالح الدول المتوسطية غير الاعضاء (PTM)، وذلك بهدف تنفيذ مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية ودعم العلاقات بين الطرفين في مختلف المجالات، وقد جاء هذا البرنامج لتعويض نظام البروتوكولات المالية الثنائية السابقة والتي تم التخلي عنها بتاريخ 1996/10/31، وذلك لفترة تقدر بـ 10 سنوات من خلال برنامجين MEDA I (1996 - 2000) و MEDA II (2000 – 2006) (Bouabbache, 2016, p. 80).

ويتمثل الأساس القانوني لبرنامج MEDA في لائحة ميدا الصادرة بتاريخ 1996/07/23م (لائحة المجلس الأوروبي رقم 96/1488)، والتي تم تعديلها في 2000/11/27م وأصبحت تحمل إسم MEDA II، حيث تقضي هذه اللائحة بإنشاء لجنة متوسطية مكونة من ممثلين عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من أجل السماح لهذه الأخيرة بتقديم النصح للمفوضية الأوروبية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج MEDAI و MEDA II (مصحب، 2015، صفحة 177).

وتأخذ التمويلات في إطار برنامج MEDA ثلاثة أشكال، إما أن تكون في شكل مساعدات نهائية من الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي وتسيرها اللجنة الأوروبية، أو عبارة عن رؤوس أموال يجمعها البنك الأوروبي للاستثمار، وتتمثل في رأس مال المخاطر والتي تستخدم لتمويل القطاع الخاص والقطاع العام، أو في شكل قروض ميسرة، وتتمثل في تخفيضات الفوائد (عديسة، 2016، صفحة 2).

ويعمل برنامج ميدا في تحديد المبالغ أو المساعدات المالية الممنوحة لكل بلد مستفيد وفقا لآليتين هما:

- **البرنامج الاستدلالي الوطني:** وهو برنامج يختص بالتمويل على المستوى الثنائي، يمثل الإطار الذي يتم وفقه توجيه الدعم المالي من قبل الاتحاد الأوروبي إلى الأولويات والقطاعات المختلفة التي تقرها خطة عمل كل دولة، يتم إعداده من طرف المفوضية الأوروبية بالتعاون مع كل بلد شريك مستفيد، تحدد فيه الخيارات الاستراتيجية المتبناة من قبل كل بلد فيما يتعلق بالنشاطات والمشاريع المرشحة للتمويل، والتي يتم على أساسها تحديد قيمة المساعدات المالية التي سيتحصل عليها كل بلد شريك، يمتد هذا النوع من البرامج ما بين 3 و5 سنوات بحسب الاتفاقية المطبقة بين الدولة والاتحاد الأوروبي، مع إمكانية مراجعته

سنويا بناءا على النتائج المتوصل إليها (الناشف، 2014، صفحة 8). وللإشارة فإن أول برنامج تأشيري وطني تم تبنيه سنة 1996م لمدة 3 سنوات (1996-1998م) والذي تمت مراجعته خلال الفترة (97-99)، ثم البرنامج التأشيري الثاني لمدة 5 سنوات (2000- 2004) .(Moufassih, 2001, p. 92)

- **البرنامج الاستدلالي الجهوي:** وهو برنامج يختص بالتمويل على المستوى الإقليمي، يتم وضعه من قبل المفوضية الأوروبية لتمويل المشاريع الإقليمية ذات المصلحة المشتركة التي تحدد داخل إطار الحوار الإقليمي (مؤتمرات متوسطية، ندوات...) بين جميع الشركاء المتوسطيين، ومثال ذلك إنشاء مراكز الأعمال لصالح المؤسسات المتوسطية، إنشاء مراكز البحث العلمي الأورو-متوسطية...الخ. وفي إطار ذلك تستعمل المفوضية الأوروبية بالتعاون مع البلدان المستفيدة ما يسمى بنظام حلقة تسيير المشاريع لاختيار المشاريع التي يتم تمويلها في إطار هذا البرنامج، حيث يبين هذا النظام إجراءات ومراحل تصنيف واختيار المشاريع الممولة من قبل MEDA، وكذلك مراحل تنفيذها (غفال، 2017، صفحة 17). وقد تم اعتماد أول برنامج تأشيري جهوي سنة 1997 للفترة (1997-1999)، ثم البرنامج التأشيري الثاني للفترة (2000-2004) .(Moufassih, 2001, p. 92)

وتتضمن أولويات موارد برنامج MEDA في مجال التعاون الدولي التالي(Mounir, 2001, pp. 24-25) :

- دعم برامج التعديل الهيكلي؛
- دعم التحول الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص؛
- تقوية التوازن الاقتصادي الاجتماعي؛
- تقوية المجتمع المدني.

3. المساعدات المالية في إطار برنامج MEDA I

يمثل برنامج MEDA I الصادر بموجب القرار رقم 1996/1488 في 23 جويلية 1996 الغلاف المالي المخصص من طرف الاتحاد الأوروبي للدول الشريكة في إطار الشراكة الأورو-متوسطية، والذي يهدف لتوفير التمويل لمشاريع التعاون الثنائية والإقليمية للفترة الممتدة مابين (1995-1999)، حيث بلغ مجموع الموارد المالية التي تم تخصيصها بـ 4685 مليون أورو(Institut de la mediterranée, 2000, p. 11) . ويمكن توضيح حجم المساعدات المالية الممنوحة للدول الشريكة خلال هذه الفترة في الشكل الموالي:

الشكل1 : الالتزامات والمدفوعات المرصودة للدول المتوسطية في إطار MEDA I

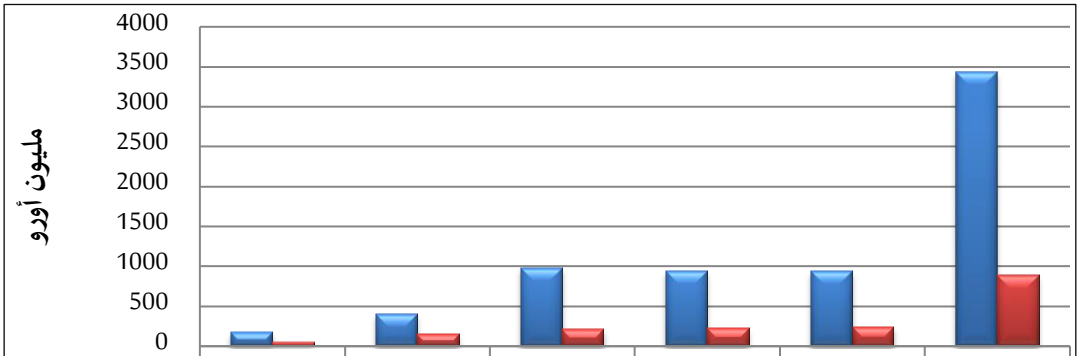

	1995	1996	1997	1998	1999	1995-1995
الالتزامات	173	403	981	941	937	3435
المدفوعات	50	155	211	231	243	890

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Elisabeth Hervier, Le recentrage de la politique de l'Union Européenne en Méditerranée, rapport présenté au nom de la CCIP pour la conférence ministérielle de Valence, chambre de commerce et d'industrie de Paris, 22-23 avril 2002, P.10.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن معدل تنفيذ اعتمادات الالتزامات بلغ 3435 مليون أورو، أي حوالي 74% من إجمالي المخصصات المالية المخطط لها خلال الفترة، كما أن نسبة المبالغ المالية المسددة فعليا بلغت حوالي 26%، أي ما يعادل 890 مليون أورو من إجمالي المبالغ المتعهد بها، حيث بلغت أعلى نسبة 38% سنة 1996 بمبلغ قدره 155 مليون أورو في حين أن أقل نسبة كانت 22% سنة 1997 بمبلغ قدره 211 مليون أورو.

ويمكن إرجاع سبب ضعف المبالغ المالية المسددة فعليا مقارنة بما تم الالتزام به إلى ما يلي (Pensec, 2001-2002, p. 16):

- حداثة البرنامج التمويلي المعتمد، بالإضافة إلى بطئ تنفيذ الاصلاحات الهيكلية من طرف الدول المتوسطية، وضعف قدرتها على استيعاب الأموال الممنوحة لها؛
- طول المدة المستغرقة في تنفيذ المشاريع، والتي تتراوح بين سنتين وثمان سنوات حسب طبيعة المشروع؛
- ثقل وبيروقراطية الإجراءات المتبعة والخاصة بآلية عمل برنامج MEDA I في تمويل النشاطات والمشاريع، حيث أن ضخ المساعدات المالية مرتبط بأربعة مراحل والمتمثلة في:

- إعداد برنامج توجيهي وطني PIN؛

- تحديد مشاريع واقتراحات التمويل؛
- إبرام اتفاقيات إطارية ثم اتفاقيات تمويل ما بين الأطراف؛
- تنفيذ المشاريع المختارة؛

■ نقص التأطير لدى المفوضية الأوروبية لتسيير كل هذه الإجراءات المعقدة، فوفقا لإحصائياتها فإنه يمكن حشد 2.4 موظف فقط لتسيير شريحة من المشاريع التي تبلغ قيمتها 10 مليون أورو، أي أقل بمرتين أو ثلاث مرات من الإدارات الوطنية للدول الأعضاء أو البنك الدولي.

وقد تم تخصيص حوالي 86% من مجموع الموارد المالية في إطار برنامج MEDA I إلى التعاون الثنائي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط، كل دولة على حدى حسب درجة قابليتها للتمويل الثنائي، وأهم الدول التي استفادت من هذا البرنامج المالي هي الجزائر، المغرب، مصر، الأردن، لبنان، سوريا، تونس، تركيا والسلطة الفلسطينية. أما 14% المتبقية فقد تم تخصيصها للتعاون الإقليمي بين 12 دولة متوسطية والدول 15 للاتحاد الأوروبي(Essebbani, 2008, p. 418) .

والشكل الموالي يعكس لنا المبالغ المالية المخصصة لكل بلد شريك خلال الفترة (1995-1999):

الشكل 2: المبالغ المخصصة والمدفوعة في إطار MEDA I على المستوى الثنائي والإقليمي حسب الدول

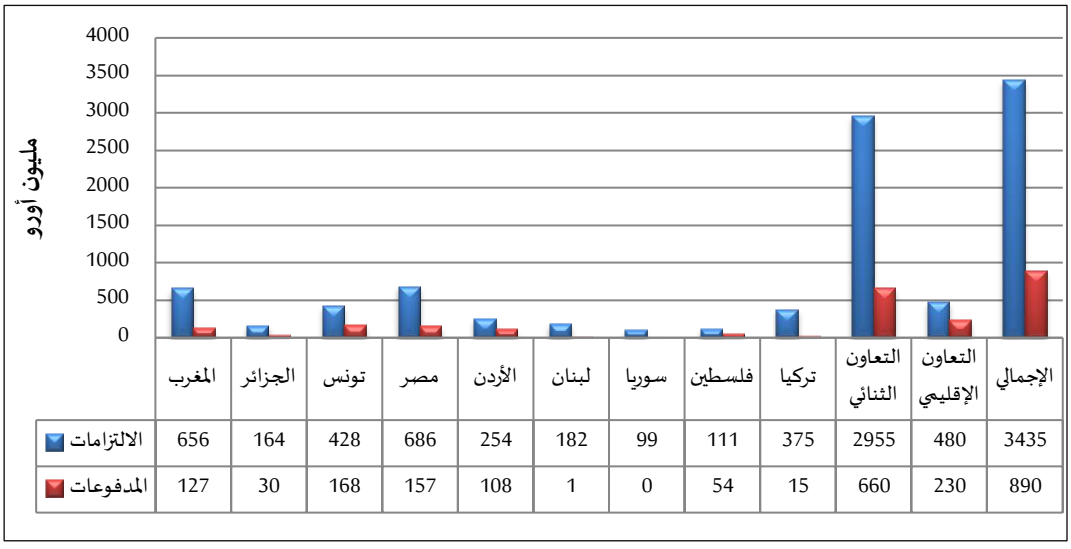

	المغرب	الجزائر	تونس	مصر	الأردن	لبنان	سوريا	فلسطين	تركيا	التعاون الثنائي	التعاون الإقليمي	الإجمالي
الالتزامات	656	164	428	686	254	182	99	111	375	2955	480	3435
المدفوعات	127	30	168	157	108	1	0	54	15	660	230	890

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Commission du contrôle budgétaire, Rapport sur MEDA et l'aide financière a la Palestine -évaluation, mise en œuvre et contrôle, Parlement Européen, 2009, P 11.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن نسبة المبالغ المدفوعة للتعاون الثنائي لم تتجاوز عتبة 23% من إجمالي المساعدات المخصصة، أما على الصعيد الإقليمي فلم تتجاوز هذه النسبة 48%.

كما يلاحظ أن هناك تفاوتا كبيرا بين الدول فيما يخص حجم المساعدات المالية المسددة فعليا، حيث أن أكبر نسبة من هذه المبالغ استفادت منها كل من فلسطين بنسبة 48.64%، تليها الأردن بنسبة 42.51%، ثم تونس بـ 39.25%.

في حين بلغت نسبة الدفع الفعلي بالنسبة لكل من مصر، المغرب، والجزائر 22.88%، 19.35%، 18.29% على التوالي، وتعتبر هذه المبالغ ضعيفة نوعا ما مقارنة بالمبالغ المخصصة لها.

أما فيما يخص كلا من تركيا، لبنان، وسوريا فيمكن القول أن نسبة استفادتها من المساعدات المالية المرصودة في إطار برنامج MEDA I تعد ضئيلة أو منعدمة حيث بلغت 4%، 0.54%، 0% على التوالي وذلك راجع لكون أن كلا من سوريا ولبنان كانتا مازلتا لم تصلا بعد إلى اتفاق حول انشاء منطقة تجارة حرة، بالإضافة إلى توتر العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وسوريا بسبب مشاكل سياسية سنة 1986، والذي منعها من الاستفادة من البروتوكولات المالية الأولى بالإضافة إلى تأجيل أي بروتوكولات أو مساعدات مالية جديدة.

وتتمثل الأنشطة الممولة في إطار التعاون الثنائي في (Commission Européenne, 2000, p. 22):

- دعم موازنة الدول المتوسطية الشريكة التي اتبعت برامج الإصلاح والتعديل الهيكلي المفروضة من قبل مؤسسات برتون وودز، حيث قدرت المساعدات المالية المقتطعة من ميزانية الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار بـ 520 مليون أورو (أي ما يمثل 15% من إجمالي التزامات ميدا 1) وتمثل الشركاء المستفيدون في: الجزائر، الأردن، لبنان، المغرب، وتونس؛
- دعم التعاون الاقتصادي لتهيئة بيئة سياسية واقتصادية مواتية وأدوات مالية فعالة لتنمية القطاع الخاص، وذلك من خلال تمويل عدة عمليات مثل الدعم الفني للخوصصة، إعادة هيكلة القطاع المالي، تحسين التكوين المهني، إنشاء مراكز استشارية وتقنية للمؤسسات والصناديق الخاصة برؤوس الأموال ذات المخاطرة لتحفيز تعبئة رأس المال الخاص، وقد قدر حجم المساعدات بـ 1035 مليون أورو (أي 30٪ من إجمالي التزامات ميدا 1) وتمثل الشركاء المستفيدون في السلطة الفلسطينية، مصر، الأردن، المغرب، تونس، وتركيا؛
- دعم الأنشطة الاجتماعية كالصحة، التعليم،...الخ، وذلك بغية تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي في البلدان الشريكة والتخفيف من الآثار السلبية القصيرة الأجل للتحول الاقتصادي؛ وتتخذ هذه المساعدات أساسا شكل صناديق اجتماعية، وفي الآونة الأخيرة أصبحت تمثل آلية للتكييف القطاعي (التأمين الصحي في تونس) وقد قدر حجم المساعدات بـ 1 مليار أورو (أي 29٪ من إجمالي التزامات ميدا 1)؛
- دعم الأنشطة المتعلقة بمجال البيئة، وقد قدر حجم المساعدات بـ 235 مليون أورو(أي 07٪ من إجمالي التزامات ميدا 1) وتمثل الشركاء المستفيدون في الأردن والمغرب؛

- دعم الأنشطة المتعلقة بالتنمية الريفية، وقد قدر حجم المساعدات بـ 155.5 مليون أورو (أي 4.5٪ من إجمالي التزامات ميدا 1) وتمثل الشركاء المستفيدون في المغرب، سوريا، وتونس.

أما بالنسبة للأنشطة الممولة على المستوى الإقليمي والتي رصد لها مبلغ 480 مليون أورو، فتمثلت في (خروبي، 2015، صفحة 96):

- تنظيم ندوات التكوين بالنسبة للدبلوماسيين، تبادل المعلومات على أساس الاتفاقيات الدولية بخصوص حقوق الإنسان، والتعاون في مجال الحماية المدنية؛
- أما بخصوص الجانب الاقتصادي والمالي، يتعلق الأمر بستة برامج كبرى ذات أولوية وهي التعاون الصناعي، البيئة، المياه، الطاقة، النقل، ومجتمع الإعلام؛
- وبخصوص الجانب الثقافي، فيتعلق الأمر بثلاث برامج يراد تنفيذها، وهي: الثقافة، التعاون في القطاع السمعي البصري، والتبادل من أجل الشباب.

وفيما يلي توضيح للبرامج الممولة في إطار برنامج ميدا 1 الخاصة بكل دولة شريكة:

الجدول1: القطاعات الممولة في إطار برنامج MEDA I حسب الدول الوحدة:(مليون أورو)

	دعم التحول الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص	دعم برامج التعديل الهيكلي والقطاعي	دعم التوازن الاجتماعي الاقتصادي	المجموع
الجزائر	129	30	05	164
مصر	333.5	0	365	698.5
الأردن	57	180	17.1	254.1
لبنان	107.1	50	25	182.1
المغرب	175.5	120	364.7	660
سوريا	92	0	8.5	100.5
تونس	119	220	89.4	428.4
تركيا	125.5	0	250.5	376
فلسطين	97.2	0	20.5	117.7
المجموع	1235.8	600	1145.7	2981.5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Commission des Communautés Européennes, rapport annuel du programme MEDA II au Conseil et au Parlement Européen, Bruxelle, 2001, PP 28-56.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلب مساعدات برنامج MEDA I تركزت بالدرجة الأولى في دعم التحول الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص بالنسبة لكل الدول الشريكة، وقد كانت حصة الأسد من نصيب مصر بنسبة 27%، في حين أن أقل حصة كانت من نصيب الأردن بنسبة 5%.

كما تم التركيز بالدرجة الثانية على دعم التوازن الاجتماعي والاقتصادي، أين استفادت كل من مصر والمغرب بأكبر نصيب من المساعدات المالية، وذلك بنسبة 61% من إجمالي الالتزامات المخصصة، في حين استفادت كل من (الجزائر، سوريا، الأردن، فلسطين، ولبنان) من مبالغ ضعيفة نسبيا 0.43%، 0.74%، 1.49%، 1.78%، 2.18% على التوالي.

أما فيما يخص المساعدات المالية المخصصة لدعم برامج التعديل الهيكلي، فيلاحظ أنه تم تخصيص أكبر المبالغ لكل من تونس، الأردن، المغرب وذلك بنسب قدرت بـ 37%، 30%، 20% من إجمالي المبلغ المخصص، تلتها بعد ذلك كل من لبنان، الجزائر بـ 8%، 5% على التوالي، في حين أن باقي الدول (مصر، سوريا، تركيا، وفلسطين) فلم تخصص لها أي مساعدات من إجمالي المبلغ المخصص في هذا المجال*.

أما فيما يخص أهم المشاريع الممولة في إطار هذه القطاعات بالنسبة لكل دولة فتتلخص فيما يلي (Commission des Communautés Européennes, pp. 25-26):

- بالنسبة للجزائر قدرت حصتها المخصصة لدعم الإصلاح الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص بـ 129 مليون أورو(أي 47.7% من إجمالي الالتزامات المخصصة لها)، وقد حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأولية بمبلغ 57 مليون أورو، وذلك بهدف ترقيتها ومساعدتها للتكييف مع متطلبات اقتصاد السوق، تلتها المؤسسات الصناعية بـ 38 مليون أورو بهدف إعادة هيكلتها وخوصصتها. كما تم تخصيص ما قيمته 30 مليون أورو من أجل تسهيل عملية التحول الاقتصادي، و05 مليون أورو لدعم التوازن الاجتماعي- الاقتصادي من خلال تعزيز الأنشطة الإنمائية اللامركزية التي تركز على التخفيف من وطأة الفقر والموجهة للفئات السكانية المحرومة؛
- بالنسبة لجمهورية مصر فقد استفادت بـ 333.5 مليون أورو (أي 47.7% من إجمالي الالتزامات المخصصة لها)، حيث خصص 250 مليون أورو لبرنامج التحديث الصناعي، وهو مبادرة مشتركة بين الحكومة المصرية والقطاع الخاص والاتحاد الأوروبي يهدف إلى مساعدة مصر على المنافسة بنجاح في كل من الأسواق المحلية والدولية، والرفع من الدخل المستقبلي وخلق فرص العمل للاقتصاد. أما فيما يخص التوازن الاجتماعي- الاقتصادي فقد تم تخصيص 365 مليون أورو موزعة كالتالي:

- 155 مليون أورو موجهة لدعم الصندوق الاجتماعي للتنمية بهدف التخفيف من الآثار السلبية للتحول الاقتصادي مع التركيز على تدابير لتعزيز العمالة؛

- 100 مليون أورو لتحسين جودة التعليم الأساسي، حيث تم تحديد سياسة طويلة الأجل تستند على ثلاثة محاور أساسية والمتمثلة في: (إلزامية التعليم الأساسي لاسيما للإناث والأطفال من الأسر المعوزة، تحسين جودة التدريس من خلال ضمان اكتساب المعارف الأساسية حتى مستوى الصف التاسع، زيادة فعالية النظام التعليمي من خلال تعزيز عملية تخطيط استخدام وإدارة الموارد البشرية)؛

- 110 مليون أورو موجهة لدعم برنامج إصلاح نظام الصحة وتحسين الوضع الصحي للسكان المصريين من خلال ضمان الحصول على خدمات ذات جودة عالية وفعالة من حيث التكلفة.

■ بالنسبة للأردن فقد تم تخصيص حوالي 71% من إجمالي إلتزاماتها لدعم برامج التعديل الهيكلي والقطاعي بمبلغ 180 مليون أورو، وقد تم التركيز على تحرير التجارة، الخصخصة وإصلاح القطاع العام، تحديث النظام الضريبي، تحسين الإدارة المالية، والاستثمار في البنية الاجتماعية..الخ؛ أما فيما يخص 57 مليون أورو الموجهة لدعم التحول الاقتصادي فقد تم تخصيص 40 مليون أورو لتحديث القطاع الصناعي، 10 مليون أورو لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و07 مليون أورو لتطوير القطاع الخاص. وفي إطار ضمان التوازن الاجتماعي- الاقتصادي فقد بلغ حجم الموارد المخصصة لذلك 17 مليون أورو، منها 13.2 مليون أورو لتحسين قطاع المياه والحماية البيئية و3.9 مليون أورو لتطوير السياحة والحفاظ على التراث الثقافي؛

■ بالنسبة للبنان، وفيما يخص 107 مليون أورو المخصصة لدعم التحول الاقتصادي، فقد تم توجيهها بالدرجة الأولى لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية بـ 38 مليون أورو لتعزيز قدرتها على التخطيط والتشغيل، 30 مليون أورو لدعم القطاع البيئي، 21 مليون أورو لبرنامج تخطيط الاستثمارات الذي يهدف لتوفير مساعدات إدارية للمؤسسات العامة المسؤولة عن البنية التحتية في مجالات الطاقة، المياه، النقل..الخ، و11 مليون أورو خاصة بمشروع تحديث صناعي لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص (الصناعة التحويلية) أن تكون أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق المحلية وأسواق التصدير. كما تم تخصيص 25 مليون أورو لإنشاء صندوق للتنمية الاجتماعية والاقتصادية يهدف لتلبية احتياجات المجتمع اللبناني الذي كان يعاني من اختلالات نتيجة التحول الاقتصادي، حيث يقدم الصندوق قروضا صغيرة للمنظمات غير الحكومية والبلديات والمنظمات الأخرى العاملة في قطاع المساعدة الاجتماعية في المناطق الحضرية والريفية؛

■ بالنسبة للمغرب يلاحظ أن المساعدات المخصصة له تركز على شقين أساسيين، الأول يتعلق بدعم التوازن الاجتماعي- الاقتصادي بـ 364.7 مليون أورو (أي 55.4% من إجمالي المساعدات المخصصة له)، منها 318 مليون أورو موجهة بشكل أساسي للحد من اللامساواة في الظروف المعيشية لسكان الريف لاسيما في شمال المغرب، وذلك من خلال محاربة الفقر وتحسين الخدمات الاجتماعية في ميادين التخطيط، الصحة، التعليم، التزويد بالماء والسكن..الخ، و42 مليون أورو موجهة لدعم المشاريع التي تهدف لتحسين ظروف المعيشة بالمدن.

أما الشق الثاني فيتعلق بتحسين البيئة الاقتصادية للقطاع الخاص وذلك من أجل تمكين الاقتصاد المغربي من الاستعداد لمواجهة تحديات الشراكة والفرص التي تتيحها، وفي إطار ذلك تم تخصيص 175.5 مليون أورو (26.4% من إجمالي المساعدات)، وتمثلت المجالات ذات الأولوية في دعم ترقية التعليم الفني والتدريب المهني بـ 38 مليون أورو، إنشاء صناديق للضمان بـ 30 مليون أورو، تشجيع الجودة والتنميط بـ 15.5 مليون أورو.

■ بالنسبة لسوريا يلاحظ أن 91.5% من إجمالي المساعدات المخصصة لها موجهة لدعم التحول الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص، وفي إطار ذلك تم الاتفاق على عدة برامج منها 21 مليون أورو موجهة لتسهيل التحديث المؤسسي والقطاعي بهدف تمكين الحكومة السورية من تحديد وتنفيذ سياسة وإستراتيجية اقتصادية رفيعة المستوى، وخلق مناخ من التغيير عن طريق تحديث قدرات القطاع العام والخدمات الإدارية للقطاع العام السوري، 18 مليون أورو لتحسين الخدمات التي تقدمها البلديات، 14 مليون أورو لتحسين إدارة الأعمال السورية من خلال تشجيع الإدارة والتعليم والتدريب على مستوى عال، 10.5 مليون أورو لتحديث وزارة المالية من خلال تحديث التشريعات والأنظمة المتعلقة بالسياسة الضريبية، إصلاح الميزانية، الرسوم الجمركية، والمساهمة في إعادة تنظيم الإدارة لضمان تنفيذ سياسات الإصلاح. أما فيما يخص 8.5 % المتبقية فقد تم تخصيصها لضمان التوازن الاجتماعي والاقتصادي من خلال تطوير السياحة الثقافية، دعم برامج التدريب في علم الآثار، ودعم قطاع الغابات.

■ بالنسبة لتونس تم منح 51% من إجمالي المساعدات المخصصة لها لدعم برامج الاصلاح الهيكلي، وقد غطت بشكل رئيسي إصلاحات القطاع الاجتماعي، خصخصة الشركات المملوكة للدولة، وتحديث القطاع المالي.كما تم تخصيص 28% لتعزيز تنمية القطاع الخاص، وفي إطار ذلك تم إطلاق العديد من مشاريع المساعدة الفنية منها: مشروع لدعم برنامج تحديث قطاع التدريب المهني 45 مليون أورو، مشروع لخصخصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديثها 30 مليون أورو، مشروع لتعزيز الاقتصاد التونسي 10 مليون أورو..الخ. أما 21% المتبقية فتم تخصيصها لتحسين التوازن الاجتماعي والاقتصادي من خلال إنشاء مشروعين للمساعدة الفنية، الأول يركز على التنمية الريفية بـ 50 مليون أورو، والآخر على خلق الوظائف بـ 9.6 مليون أورو.

■ بالنسبة لتركيا يلاحظ أنه تم تخصيص حوالي 67% من المساعدات لتشجيع تحقيق التوازن الاجتماعي الاقتصادي، و34% لتحقيق التحول الاقتصادي، وفي إطار ذلك ركزت المشاريع على الأولويات التالية:

- تحسين وإصلاح نظام التعليم الأساسي ونظام التدريب المهني، بالإضافة إلى تحسين جودة التعليم المقدم بـ 182 مليون أورو؛

- تحسين خدمات الصحة العامة بـ 95 مليون أورو، والحماية البيئية بـ 42 مليون أورو تتعلق بشكل رئيسي بتحسين معالجة مياه الصرف الصحي؛

- تحديث وترقية القطاع الخاص بـ 42 مليون أورو تتعلق بـ م.ص.م، وتطوير البنية التحتية للإنتاج والتعاون المؤسسي وتوفير المعونة للخصخصة؛

- حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية والمجتمع المدني بـ 14 مليون أورو، وتتعلق بتمكين المجتمع، حماية المستهلك، حماية الطفل، حقوق الإنسان، حقوق المرأة وتنميتها...الخ.

- بالنسبة لفلسطين يلاحظ أن 46.7% من المساعدات المخصصة لها موجهة لدعم التحول الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص، حيث تم تخصيص حوالي 45 مليون أورو لتنفيذ برنامج دعم البلدية الذي يهدف لتحديث البنية التحتية من خلال المشاريع الصغيرة (كتوفير مياه الشرب، التخلص من مياه الصرف الصحي، إصلاح الطرق..الخ) في بلديات الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى 21 مليون أورو مخصصة لتحسين مستوى معيشة السكان في بعض المناطق الريفية، كما تم تخصيص 25 مليون أورو لبناء محطة شحن في مطار غزة بهدف إقامة تجارة فلسطينية مستقلة عن الكيان الصهيوني.

أما فيما يخص دعم التوازن الاجتماعي-الاقتصادي فيلاحظ أنه تم تخصيص 9.9% من إجمالي المساعدات، وتعتبر هذه النسبة ضئيلة جدا، وذلك لتغطية التكاليف المتعلقة بجانب التربية والتعليم ومواجهة آثار السياسات الاستيطانية للكيان الصهيوني.

4. المساعدات المالية في إطار برنامج MEDA II

اعتمد البرنامج MEDA II بموجب القرار رقم 2000/2698 المؤرخ في 27 أكتوبر 2000، حيث جاء هذا البرنامج ليغطي الفترة الممتدة ما بين 2000-2006 بغلاف مالي قدره 5350 مليون أورو (Guibal, 2014, p. 11).

وقد جاء هذا البرنامج كمحاولة من الاتحاد الأوروبي لتحسين العلاقة (تعهدات_إنفاق) وتدارك النقائص التي أظهرها سير برنامج MEDA I الذي استاءت له الكثير من الدول المتوسطية الشريكة، حيث تقرر توجيه المبلغ المخصص له لتمويل برامج لخلق تنمية اقتصادية وثقافية في دول جنوب المتوسط، بهدف إيجاد مناطق جذب لسكان تلك المناطق، وبذلك الحد من الهجرة البشرية إلى الشمال (مناع، 2006، صفحة 45).

وتتلخص المساعدات المالية الممنوحة للدول الشريكة خلال هذه الفترة في الشكل الموالي:

الشكل3: الالتزامات والمدفوعات المرصودة للدول المتوسطية في إطار MEDA II

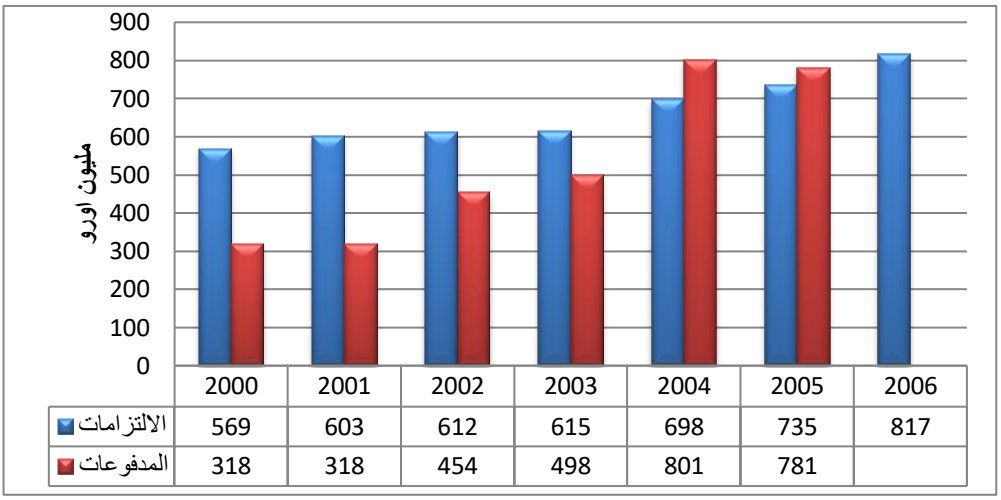

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الالتزامات	569	603	612	615	698	735	817
المدفوعات	318	318	454	498	801	781	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

Cour des comptes, Rapport N° 5/2006 relatif au programme MEDA accompagné des réponses de la commission, journal officiel de l'Union européenne, 2006, P8.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن برنامج MEDA II عرفا تحسنا ملحوظا مقارنة ببرنامج MEDA I، حيث بلغت نسبة تنفيذ اعتمادات الالتزامات 92% من إجمالي المخصصات المالية المخطط لها خلال الفترة، كما أن العلاقة التزامات- مدفوعات عرفت تطورا كبيرا، حيث بلغت النسبة بين الالتزامات والمدفوعات 83% في إطار MEDA II مقارنة بـ 26% في إطار MEDA I، حتى أنها تجاوزت عتبة 100% سنة 2004، و2005.

ويمكن إرجاع هذا التحسن إلى (نسيب، 2015، ص ص 73-74):

- الاصلاحات الهيكلية التي قامت بها المفوضية الجديدة ابتداءا من سنة 2000 والتي سمحت بالتنفيذ بشكل أسرع وأكثر عقلانية وذلك بتأسيس مكتب التعاون الأورومتوسطي سنة 2001، حيث قام هذا المكتب بإدخال أساليب جديدة في العمل وإطلاق عملية نقل السلطات عام 2002 ...الخ؛
- رفع مستوى التنسيق والترابط وتحسين درجة فعالية أدوات التعامل بانتهاج أسلوب يتسم بقدر كبير من التنسيق والترابط، والجمع بين كافة مراحل المشروع من البرمجة حتى التقييم النهائي، ووضع المشاريع حسب الأولوية وتحدد بالتشاور؛
- تحقيق توازن أفضل بين المشروعات الهامة والذي يرتكز على الاصلاحات الكبيرة التى تم تنفيذها لدى الشركاء المتوسطيين والقيام بمشروعات ذات طابع أكثر كلاسيكية فيما يتعلق بالمساعدات الفنية؛
- اطلاق عملية نقل السلطات عام 2002 والتى بمقتضاها تم اعادة توزيع قوة بشرية متخصصة من بروكسل إلى البعثات التابعة للمفوضية في الدول المتوسطية، مما أدى إلى الاسراع في معدل التنفيذ وتحسين جودة المشروعات الثنائية في منطقة حوض المتوسط منذ عام 2003، حيث يتم حاليا ادارة تلك المشروعات

بصورة مباشرة من قبل البعثات تحت اشراف المقر الرئيسي اضافة الى ذلك بدأ في عام 2004 نقل السلطة على بعض البرامج الاقليمية.

وقد خص برنامج MEDA II ثمان دول شريكة والمتمثلة في الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، وفلسطين، حيث تم استثناء تركيا من التمويل كونها أصبحت تستفيد من التمويل في إطار أداة المساعدة قبل الانضمام (instrument d'aide préadhésion) بداية من ديسمبر 2001، في حين أن إسرائيل بقيت تستفيد من التمويل على المستوى الإقليمي (Commission Européenne, 2009, p. 3).

كما تم تخصيص 82% من إجمالي الغلاف المالي المخصص للتعاون الثنائي و18% للتعاون الإقليمي، ويمكن توضيح المبالغ المالية المخصصة لكل بلد شريك خلال الفترة (2000- 2006) في الشكل الموالي:

الشكل 4: المبالغ المخصصة والمدفوعة إطار MEDA II على المستوى الثنائي والإقليمي حسب الدول

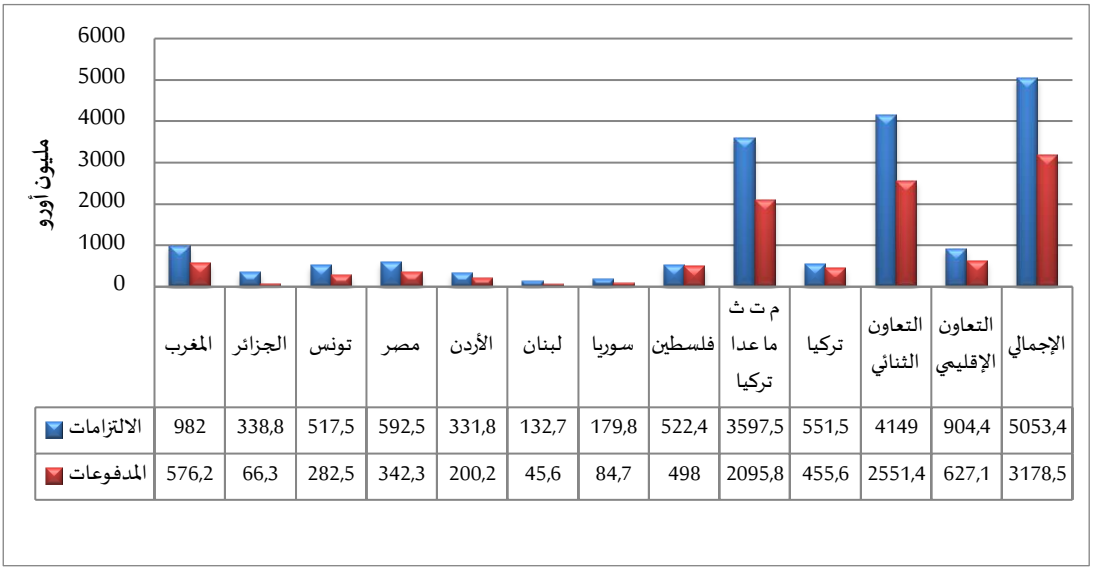

	المغرب	الجزائر	تونس	مصر	الأردن	لبنان	سوريا	فلسطين	م ت ث ما عدا تركيا	تركيا	التعاون الثنائي	التعاون الإقليمي	الإجمالي
الالتزامات	982	338,8	517,5	592,5	331,8	132,7	179,8	522,4	3597,5	551,5	4149	904,4	5053,4
المدفوعات	576,2	66,3	282,5	342,3	200,2	45,6	84,7	498	2095,8	455,6	2551,4	627,1	3178,5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

Evaluation du règlement du conseil N° 2698/2000 (MEDA II) et sa mise en œuvre, Rapport final, Evaluation pour la Commission Européenne, Vol 2, Juin 2009, P.90.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن نسبة المبالغ المدفوعة في إطار التعاون الثنائي ارتفعت إلى 62% عوض 23% في برنامج MEDA I، أما على الصعيد الإقليمي فقد بلغت 70% عوض 48%.

كما يلاحظ أن النسب الفعلية للتسديد خلال الفترة ارتفعت هي الاخرى بالنسبة لكل الشركاء، وبشكل ملحوظ لدى بعض الشركاء مثل لبنان، سوريا، حيث بلغت (34%، 47%) بدل أن كانت (0.54%، 0%)، في حين أن هذه النسبة بقيت ثابتة في حدود 20% بالنسبة للجزائر.

وقد ركز برنامج ميدا 2 في تمويله على قطاعات جديدة كالنقل، العدالة، الشرطة، قضايا المجتمع المدني، الأمن الغذائي، الثقافة، الأمور السياسية...الخ، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول2: القطاعات الممولة في إطار برنامج MEDA II **الوحدة:(مليون أورو)**

	الإصلاحات الاقتصادية	البنية التحتية	القطاعات الاجتماعية	قطاعات أخرى	الحكم الراشد	الحوار السياسي	الموارد الطبيعية	المجتمع المدني	الزراعة	المجموع
الجزائر	50	87	127	0,6	48,2	10	5	0	11	**338,8**
مصر	180	181,7	141	11,8	25	25	10	0	18	**592,5**
الأردن	205	7	72	5,8	7	35	0	0	0	**331,8**
لبنان	46	23	5	0,7	8	12	0	28	10	**132,7**
المغرب	282,8	422,4	100,5	0,8	102,7	20	52,8	0	0	**982**
فلسطين	420,1	3,7	80	11,1	0	7,5	0	0	0	**522,4**
سوريا	65	34	75	3,8	2	0	0	0	0	**179,8**
تونس	279,1	46,3	148	0,7	23,5	20	0	0	0	**517,6**
موع التعاون ائي باستثناء تركيا	**1528,1**	**805,1**	**748,5**	**35,3**	**216,4**	**129,5**	**67,8**	**28**	**39**	**3597,7**
تركيا	150	106,6	116	151,9	0	0	0	27	0	**551,5**
موع التعاون الثنائي	**1678,1**	**911,6**	**864,5**	**187,2**	**216,4**	**129,5**	**67,8**	**55**	**39**	**4149,1**
اون الاقليمي	**305,5**	**169,8**	**118,7**	**173,8**	**21,2**	**44,8**	**45**	**24**	**1,5**	**904,3**
الإجمالي	**1983,6**	**1081,5**	**983,2**	**360,9**	**237,6**	**174,3**	**112,8**	**79**	**40,5**	**5053,4**

Source: Evaluation of the council regulation N° 2698/2000 (MEDA II) and its implementation, final Rapport, Evaluation for the European Commission, Vol 3, Juin 2009, P5.

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه تم تخصيص أكبر نصيب من إجمالي التزامات الفترة لدعم برامج الإصلاحات الاقتصادية بما في ذلك تطوير القطاع الخاص والتجارة وذلك بنسبة 39%، 21% لدعم برامج البنية التحتية (النقل، الطاقة، الاتصالات، المياه، ..الخ)، كما استفادت البرامج الاجتماعية على رأسها التعليم والصحة بنسبة 19%، تلتها الحوكمة، الحوار السياسي، والموارد الطبيعية بنسبة 5%، 3%، 2% على التوالي، في حين استفادت القطاعات المتبقية من أدنى حد من المساعدات[†].

5. مقارنة برنامج MEDA بالبرامج الأخرى الموجهة للدول الأوربية لنفس الفترة

في الوقت الذي عقد فيه الاتحاد الأوروبي اتفاقيات شراكة مع دول متوسطية، كانت تربطه اتفاقيات تعاون وشراكة مع بلدان وسط وشرق أوروبا تم توقيعها في تواريخ مختلفة ما بين 1991- 1996، الهدف منها إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الأطراف المتعاقدة، وفي إطار ذلك تنص الاتفاقيات على أن يقوم الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات مالية إلى هذه البلدان لمعاونتها على تمويل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي ستطبقها وتحقيق الاهداف المنصوص عليها في الاتفاقيات من أجل تأهيلها وتجهيزها للانضمام إلى عضوية الاتحاد. وتتمثل برامج المساعدة المالية التي استفادت منها الدول التي انضمت إلى عضوية الاتحاد في 1 ماي 2004 خلال مرحلة ما قبل الانضمام فيما يلي (منظمة التعاون الاسلامي، 2005، الصفحات 28-29):

- برنامج بولندا- هنغاريا مشاركة لإعادة هيكلة الاقتصاديات (Phare)؛
- برنامج السياسات الهيكلية لمرحلة ما قبل الانضمام (ISPA)؛
- البرنامج الخاص للزراعة والتنمية الريفية (SAPARD).

ومن خلال قراءتنا لمعطيات الجدول أدناه يلاحظ أن الدول المتوسطية استفادت من مبلغ إجمالي قدره 20.95 مليار أورو في إطار البرامج التمويلية للفترة 1995- 2006 منها 8.75 مليار أورو في إطار برنامج MEDA، في حين استفادت دول شرق ووسط أوروبا بـ68.36 مليار أورو منها 17.56 مليار أورو في إطار برنامج Phare، 7.28 مليار أورو في إطار برنامج ISPA، و3.36 مليار أورو بالنسبة لبرنامج Sapard.

وهو ما يعكس بوضوح اللاموازاة في التعامل بين بلد ينضم إلى الاتحاد وآخر يكون مجرد شريك، حيث أن حجم المساعدات المالية الممنوحة للدول المتوسطية ضعيفة جدا مقارنة بتلك الممنوحة للدول الأوروبية، لاسيما بالنسبة لعدد السكان، حيث خصص الاتحاد الأوروبي 40 أورو سنويا للفرد الواحد من دول شرق ووسط أوروبا في إطار الأدوات المالية المخصصة لها، مقابل 4 أورو للفرد في إطار برنامج MEDA الخاص بالدول المتوسطية، أي أقل بـ10 مرات من نظيره الأوروبي (بشارة، 2010، الصفحات 157-156).

الجدول 3: مقارنة بين المساعدات المقدمة للدول المتوسطية ودول اوروبا الوسطى والشرقية

الوحدة:(مليار أورو)

البرامج التمويلية	فترة التمويل		المجموع
	2000 -1995	2006 -2000	
MEDA	3.40	5.35	8.75

12.2	7.40		4.80	**Emprunts**
20.95				**المجموع**
	2006 -2004	**2003 -2000**	**2000 -1990**	
				NEM10
17.56	4.60	6.20	6.76	**Phare**
7.28	3.12	4.16		**ISPA**
3.36	1.56	1.80		**SAPARD**
40.16	40.16			**Fonds post adhésion**
68.36				**المجموع**

Source: Abdelkhaleq Berramdane, le partenariat Euro-méditerranéen à l'heure de l'élargissement de l'Union européenne, édition Karthala, Paris, 2005, P.227.

6. خاتمة:

غطت برامج MEDA I وMEDAII الفترة الممتدة من 1995-2006، كآلية اعتمدها الاتحاد الأوروبي من أجل تقديم المساعدات للدول المتوسطية الشريكة والتي كان أغلبها الدول العربية، باستثناء الدول العربية الخليجية نظرا لتصنيفها من الدول ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع مقارنة بالدول العربية الأخرى، كما أن محاولات توقيع اتفاقية منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الآوروبي ومجلس التعاون الخليجي باءت بالفشل لعدة أسباب، في حين أن تطبيق برنامج MEDA في منطقة المتوسط كان لها عدة نتائج يكمن ابرازها في النقاط الموالية:

-رصدت برامج MEDA لتمويل القطاعات في مختلف المجالات أهمها دعم برامج التعديل الهيكلي ودعم التحول الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص، بالإضافة لتقوية التوازن الاقتصادي الاجتماعي، وتقوية المجتمع المدني؛

-تميزت التدفقات المالية لبرامج MEDA I الفعلية بالضعف الملحوظ مقارنة بما تم تحديده مسبقا، وذلك نظرا لمجموعة من العوامل المتمثلة في حداثة البرنامج بالنسبة للمفوضية الأوروبية، وارتباط التدفقات بمدى تقدم الدول في تحقيق الاصلاحات المطلوبة، وثقل وبطء الاجراءات؛

-عرفت التدفقات المالية برامج MEDA II تطورا ملحوظا في حجم التدفقات الفعلية التي استفادت منها الدول مقارنة بتدفقات MEDA I، وذلك راجع لعدة نقاط من بينها الاصلاحات الهيكلية التي قامت بها المفوضية الأوروبية المتعلقة بالسرعة والعقلانية في التنفيذ، رفع مستوى التنسيق والترابط في وضع المشاريع؛

-لوحظ هناك تحيز من الاتحاد الأوروبي في منح امتيازات أفضل لدول وسط وشرق أوروبا مقارنة بالدول العربية المتوسطية، من خلال حجم المساعدات وحجم الاستثمارات المرصودة والفعلية؛

-فشل برامج MEDA في تحقيق الأهداف المسطرة له، مادفع بالاتحاد الأوروبي إلى تطبيق آليات تمويلية جديدة تعالج النقائص التي عانت منها برامج MEDA من جهة، وتتناسب مع تغيرات سياسة الاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط حفاظا على مصالحها في المنطقة خاصة في ظل المنافسة الأمريكية لها.

- قائمة المراجع

- Bouabbache, A. (2016). Le Partenariat économique et l'accord d'association Algérie-Union Européenne:portée et limites. *thèse de magister*, 80. (U. M. SECG, Éd.) Tizi-ouzou, Algérie.
- Commission des Communautés Européennes, C. d. (s.d.). *Rapport Annuel du Programme Meda 2000 au Conseil et au Parlement Européen.*
- Commission Européenne, C. E. (2000). *Le Processus de Barcelone, cinq ans aprés (1995-2000).* Luxembourg: Office des Publications officielles des communautés européennes.
- Commission Européenne, C. E. (2009). *Evaluation du réglement du conseil N 2698/2000 (MEDA II) et sa mise en oeuvre.* Commission Européenne.
- dfgf. (fgf). *gdf.* fdg: dfg.
- Essebbani, B. (2008). La Coopération entre le Maroc et l'Union Européenne: de l'association au partenariat. *thèse de doctorat*, 418. Paris, France: Faculté de Droit science économique et gestion, Université Nancy 2.
- Guibal, J.-C. (2014). *Le Projet de loi N 239 autorisant la ratification de l'accord euro-méditérranéen établissant une association entre la commnautés européennes et leurs Etats membres d'une part et la République arabe d'egypte d'autre part.* Commission des Affaires étrangères.
- Institut de la mediterranée, I. d. (2000). *Meda et le fonctionnement du partenariat Euro-méditerranéen.* Ateliers méditerranéens interrégionaux.
- Marcel, J. (2001). *Sustainable Finance and Banking: The Financial Sector and the Future of the planet.* london: earthscan.

- Moufassih, L. (2001). Le Partenariat entre l'union européenne et les pays du Maghreb:Tentative d'une evaluation. *thèse de DESA*, 92. Marrakech, Maroc: Faculté des sciences juridiques économiques et sociales, Université Cadi Ayyad.
- Mounir, H. (2001). Programme Meda: la dimension financière du partenariat avec l'union Européenne-Cas du Maroc-. *thèse DESA*, 24-25. Marrakech, Maroc: Faculté des sciences jiridiques économiques et sociales,Université Cadi Ayyad.
- Pensec, L. L. (2001-2002). *L'état d'avancement du partenariat Euro-méditerranéen.* Délégation du Sénat pour l'union Européenne.

- الناشف, ن .(2014) .اتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية: مقاربة عمالية .*تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية* .8 ,منظمة العمل الدولية.
- بشارة, خ .(2010) .*أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995–2008* éd.) *(ط*1 .(بيروت, لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- خروبي, م .(2015) .الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر ومصر .(*أطروحة دكتوراه* .96 ,باتنة, الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر.
- عديسة, ش .(2016) .دراسة تحليلية للجوانب المالية في ظل اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية– الجزائرية .*مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*.2 .p ,(19)
- غفال, إ .(2017) .تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000–2014 .*أطروحة دكتوراه* .19 ,بسكرة, الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر.
- مصحب, ج. م .(2015) .الأورومتوسطية من التعاون إلى الشراكة .*مجلة العلوم السياسية* ,(49) p. 177.
- مناع, ف. ج .(2006) .عشر سنوات على إعلان برشلونة...تقييم نقدي للنتائج .*رسالة ماجستير* , .45فلسطين: كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت.
- منظمة التعاون الاسلامي, م. ا .(2005) .توسيع الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي .*مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية*.29-28 .pp ,(1)*26* ,

- نسيب, أ .(2015) .دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .*أطروحة دكتوراه* .74-73 ,بسكرة, الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر.

*– تم حساب النسب اعتمادا على الجدول رقم 1

† – تم حساب النسب اعتمادا على معطيات الجدول 2